«سي بي آي فاينانشال»: بفضل احتياطياتها النفطية الضخمة.. وثروتها السيادية المتجاوزة 400 مليار دولار

الكويت بوضع مالي قوي يجنّبها المساعدة الخارجية

منظر عام لمدينة الكويت وتبدو طيور الفلامنغو على أحد الشواطئ (كونا)

محمود عيسى

قالت شركة «سي بي اي فاينانشال» ان احتياطيات الكويت النفطية الهائلة مكنت اقتصادها بشكل دائم من استيعاب المخاطر الجيوسياسية وتقلبات أسعار النفط، ومع ذلك فإن هذه الصدمات الاقتصادية أعطت الحكومة في نهاية الامر الضوء الاخضر للبدء بتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها لتنويع مصادر الدخل.

وقالت الشركة في تقريرها انه على الرغم من الضغوط على موارد الكويت المالية، فإن ثرواتها الضخمة قادرة على استيعابها، فقد تجاوزت أرصدة صندوق الثروة السيادية الكويتي 400 مليار دولار بفضل التحويل الإلزامي لحصة 10٪ من إجمالي الإيرادات لصندوق احتياطي الأجيال المقبلة.

ومن المعروف ان الكويت، رابع أكبر منتج للنفط في «أوبيك» تعتبر أبطأ دول الخليج تطبيقا للإصلاحات، بسبب الخلافات بوجهات النظر بين مجلس الامة والحكومة من جهة، والأصول السيادية الكبيرة بشكل استثنائي من جهة اخرى، والتي يمكن أن تمول العجز المالي على مدى عقود.

وتقول وكالة «ستاندرد آند بورز» ان الاقتصاد الكويتي مازال مرتبطا بشدة بالنفط برغم الخطوات نحو الإصلاحات المالية، حيث يعتبر قطاع النفط والغاز الكويتي مصدرا لما نسبته 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90٪ من الصادرات، ونحو 90٪ من التدفقات المالية لخزينة الدولة.

وفيما تستمر أسعار النفط العالمية في تحديد معدلات النمو، فان القطاعات غير النفطية تسجل انتعاشا، لتسجل إيراداتها في 2019 نموا بنسبة 3٪، ومن المتوقع وفق صندوق النقد الدولي تحقيق نمو بنسبة 3,5٪ هذا العام.

وتحدث التقرير عن خطة التنمية الكويتية ورؤيتها 2035، حيث قال انه عندما افتتح صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجلسة البرلمانية العام الماضي، حث المشرعين على عدم السماح لأسعار النفط المرتفعة بإعاقة الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لحماية الأجيال المقبلة، واستفادت الكويت لسنوات من امتلاكها ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم من خلال الاستثمار في مشاريع اكتشاف النفط المربحة.

أما الآن، فإن الحكومة حريصة على الاستفادة من رأس المال البشري من خلال خطوات جريئة نحو مستقبل مشرق مع رؤية الكويت 2035 لتعزيز الوضع المالي وتعزيز مصادر الدخل بعيدا عن النفط، فضلا عن خطط لخصخصة نحو 40 مصلحة حكومية على مدى 25 سنة مقبلة، وتسليمها للقطاع الخاص، وتهدف الرؤية 2035 الى تحويل البلاد إلى مركز عالمي للأعمال والتجارة وتشجيع الابتكار وخفض الهدر الهائل في الأموال العامة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص. وكانت صحيفة «فايننشال تايمز» اعتبرت خطط الإنفاق الحكومي الضخمة على البنية التحتية وزيادة الاستثمار في الطاقة والرعاية الصحية والتعليم عوامل معززة لتحقيق التنمية طويلة الأجل في البلاد، وشهد عام 2019 ضخ 60 مليار دولار في الاقتصاد كجزء من خطة الإصلاح فضلا عن 100 مليار دولار أخرى من المقرر استثمارها حتى 2035. أما شركة ProTenders لأبحاث سوق الإنشاءات في الشرق الأوسط، فقد تحدثت عن 429 مليار دولار من المشاريع المخطط لها في الكويت، منها ما قيمته 239 مليار دولار قيد الإنشاء، ويعد ميناء مبارك الكبير محور خطط التنمية في البلاد، ويقع ضمن مشروع مدينة الحرير في جزيرة بوبيان بالقرب من الحدود الشمالية للكويت مع العراق، ومن المخطط أن يكون هذا المشروع منطقة تجارة حرة.

مشاريع عملاقة

وقال التقرير إنه بدعم من الصين، تم تصميم مشروع بوابة شمال الخليج لجذب مجموعة من صناعات التكنولوجيا العالية والسياحة لخلق ما بين 200 ألف و400 ألف فرصة عمل جديدة، ووضعت الحكومة المشروع كوسيلة لمواجهة عصر ما بعد النفط. وسيدمج المشروع الكويت في مبادرة الحزام والطريق الصينية لتكون أول دولة خليجية تتعاون مع الصين لربط جنوب شرق آسيا بأوروبا الشرقية وأفريقيا، وهي مجموعة تضم 71 دولة وتضم نصف سكان العالم وربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن المرجح أن تسحب الحكومة من صندوق الاحتياطي العام لمواجهة عجز المالية المتوقع، فيما يخضع رصيد صندوق الثروة السيادية للقانون الذي يحظر على الهيئة العامة للاستثمار كشف النقاب عن أصوله، التي يقدرها صندوق النقد الدولي بأكثر من 420٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2019. واعتبرت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن صافي الأصول العامة للكويت هو الأعلى بين جميع الحكومات المصنفة بنهاية 2019، وهو ما يتيح للكويت مصدات مالية لمواجهة أي صدمات مستقبلية محتملة، أما صندوق احتياطي الأجيال المقبلة الذي أنشئ عام 1976 لتوفير الأمن المالي عند نضوب النفط، فإن أرصدته الحالية تناهز 420 مليار دولار حسب تقديرات وكالة «فيتش».

القطاع المصرفي

وتحدث التقرير عن القطاع المصرفي الكويتي، حيث قال إن هذا القطاع القوي يمثل أحد أركان النمو الاقتصادي ويضم 23 مصرفا منها 11 مصرفا محليا وتهيمن البنوك على القطاع المالي الكويتي بأصول بلغت 221 مليار دولار في 2018 أو 89٪ من إجمالي الأصول المالية المفصح عنها، والتي سجلت نموا سنويا مركبا بنسبة 4,7٪ خلال الفترة من 2014 حتى 2018، وسيستمر نمو القطاع متناغما مع نمو المقترضين والمشاركة في مشاريع البنية التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الاستثمار الأجنبي المباشر

لفت التقرير إلى أن الحكومة انشأت عام 2013 هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (KDIPA)، وسنت قوانين تسمح بالملكية الأجنبية بنسبة 100٪ للشركات المعتمدة من قبل الهيئة وإقامة إعفاءات ضريبية وإعفاءات جمركية. واستقطبت هذه السياسات 3,2 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية بين عامي 2015 و2019 من 37 شركة عالمية تمثل 16 دولة أجنبية وعربية من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وتركزت في قطاعات الخدمات كتكنولوجيا المعلومات والنفط والغاز والبناء والتدريب والصحة والطاقة والاستشارات وأبحاث السوق والخدمات الترفيهية، كما تفتح الكويت سوق السندات أمام المستثمرين الأجانب.

دخل الهيدروكربونات

برغم انخفاضها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 61٪ في عام 2014 إلى 55٪ حاليا، تبقى الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الكويتي، وتحل احتياطياتها في المركز التاسع. وحسب مستويات الإنتاج الحالية فإنها تكفي لإنتاج حوالي 100 عام في حين أن تكلفة الإنتاج هي من بين أدنى المعدلات على مستوى العالم. وكان الاعتماد على النفط في صالح الكويت في عام 2018/2017 عندما كانت أسعار النفط مرتفعة لتساهم في زيادة النمو وتحسين الأرصدة المالية والخارجية ولكن عام 2020 قد يكون مختلفا.

في خطوة تستهدف حماية الاقتصاد الأميركي من آثار «كورونا»

«الفيدرالي» يفاجئ الأسواق بخفض الفائدة نصف نقطة مئوية

رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول

وكالات: خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة أمس في خطوة طارئة تستهدف حماية أكبر اقتصاد في العالم من آثار فيروس كورونا.

وقال مجلس الاحتياطي في بيان انه قرر خفض سعر فائدة الأموال الاتحادية القياسي بمقدار نصف نقطة مئوية إلى نطاق من 1٪ إلى 1,25٪.

وأضاف قائلا «أسس الاقتصاد الأميركي مازالت قوية. لكن فيروس كورونا يشكل مخاطر متصاعدة على النشاط الاقتصادي. في ضوء هذه المخاطر ودعما لتحقيق أهدافها لتعظيم التوظيف واستقرار الأسعار، قررت لجنة السوق المفتوحة الاتحادية خفض النطاق المستهدف لسعر فائدة الأموال الاتحادية».

ويعكس قرار مجلس الاحتياطي خفض أسعار الفائدة قبل اجتماعه القادم للسياسة النقدية المقرر في 17 و18 مارس مدى الإلحاح الذي يشعر به المركزي الأميركي للتحرك من أجل منع ركود عالمي محتمل.

وبعد قرار المركزي الأميركي خفض أسعار الفائدة، زادت عقود النفط تزيد مكاسبها، في حين قفزت أسعار الذهب في المعاملات الفورية 2٪ إلى 1621,74 دولارا للأوقية، فيما تعافت المؤشرات الرئيسية للأسهم الأميركية من خسائرها الأولية في بداية تعاملات جلسة أمس.

وكان قد دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب في وقت سابق مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) لأن يخفض أسعار الفائدة بشكل كبير، قائلا ان تكاليف الاقتراض المرتفعة لها تأثير صعب على المصدرين ويضع البلاد في وضع غير موات.

وكتب ترامب على تويتر «مجلس الاحتياطي الاتحادي يجعلنا ندفع أسعار فائدة أعلى مقارنة بالكثير من الآخرين، في حين يتعين علينا أن ندفع أقل. أمر صعب على المصدرين لدينا ويضع الولايات المتحدة الأميركية في وضع غير موات من ناحية التنافسية. يجب أن يحدث العكس».

ووجه ترامب مرارا انتقادات لجيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي في فترات سابقة مؤخرا وقال ان البنك يبقي على أسعار الفائدة مرتفعة للغاية.

«جي إف إتش العقارية» تتعاقد مع علامات تجارية عالمية في «هاربور رو»

الشيخ حمد آل خليفة

أعلنت شركة جي إف إتش العقارية، الذراع العقارية لمجموعة جي إف إتش المالية، عن توقيع عقود مع مجموعة من أفضل العلامات التجارية العالمية للمأكولات والمشروبات والتي ستؤسس امتيازاتها كجزء من عروض البيع بالتجزئة قيد التطوير في مشروع الواجهة البحرية «هاربور رو» الواقع في قلب المنامة. وستشهد هذه الخطوة تقديم مطاعم عالمية المستوى تخدم العملاء المميزين في مساحة تبلغ 14000 متر مربع من محلات التجزئة، والتي من المتوقع أن تفتح أبوابها أمام الزوار في الربع الثالث من عام 2020، مع تقدم أعمال التجهيز بسرعة إلى جانب أعمال أخرى في مشروع التطوير.

ومن المتوقع أن تصبح منطقة البيع بالتجزئة في هاربور رو واحدة من أكثر مناطق تجارة التجزئة حيوية في المنامة، والتي تتألف من مجموعة متنوعة من منافذ البيع بالتجزئة ذات المستوى العالمي بما في ذلك امتيازات العلامات التجارية للمأكولات والمشروبات المعروفة، ومجموعة من العلامات التجارية العالمية للبيع بالتجزئة، كما أنها ستضم أكثر من 300 شقة فاخرة على أحدث طراز تنقسم بين الجانبين الشرقي والغربي لمشروع التطوير بالإضافة إلى فندقين من فئة الخمس نجوم.

وقد عززت شركة جي إف إتش العقارية مكانة مشروع هاربور رو كوجهة رائدة للسياحة والعيش بعد أن أعلنت مؤخرا عن توقيع اتفاقيات ستشهد إنشاء فندق فاخر يضم 106 غرف ومساكن تديرها H Hotels التي قامت ببناء محفظة عالمية من العقارات المشهورة والعلامات التجارية إقليميا وعالميا، بالإضافة إلى افتتاح فندق أكور بوتيك الذي يضم 160 غرفة – ماما شيلتر. وتعليقا على هذه الخطوة، قال الرئيس التنفيذي لشركة جي إف إتش العقارية الشيخ حمد آل خليفة: «هذا معلم هام آخر بالنسبة لمشروع هاربر رو ويعتبر تطويرا لمركز تجاري آخر ينبض بالحياة في قلب المنامة ومرفأ البحرين المالي».

بدوره، قال مدير تطوير الأعمال أحمد خلفان: «لقد أنشأنا مفهوما عالميا وقدمنا اقتراحا قيما لتجار التجزئة، ويسعدنا أن نرى هذا التجاوب القوي والإيجابي من أفضل العلامات التجارية العالمية التي تسعى إلى التواجد في هاربور رو.

مشروع الواجهة البحرية «هاربور رو»

«المتحدة لإدارة المرافق» نظمت حملة تسويقية وتعريفية لمجمع «ذا تيرمينال»

نظمت الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM)، إحدى الشركات التابعة لشركة العقارات المتحدة، حملة تسويقية وتعريفية لمجمع ذا تيرمينال (The Terminal) الذي تديره الشركة بالنيابة عن شركة العزيزية العقارية المالكة للمشروع في منطقة الضجيج بمحافظة الفروانية، بحضور جمع كبير من المستثمرين والشركات الكبرى. وتم تنظيم الحملة التسويقية والتعريفية لمجمع ذا تيرمينال التجاري بتاريخ 18 فبراير الماضي بحضور المدير العام لشركة العزيزية العقارية سعود الحداد ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) أحمد الكندري. وذكرت الشركة في بيان صحافي أن تنظيم الحملة التسويقية يأتي ضمن مبادرة الشركة واستجابتها لرغبات عملائها الذين يودون الاطلاع على المجمع والخدمات التي يقدمها والكشف عن الفرص الاستثمارية التي يقدمها للراغبين في التأجير بالمجمع. وخلال الحملة التعريفية، قال أحمد الكندري إن مجمع ذا تيرمينال التجاري ذو التصميم العصري الرائع يناسب المحلات التجارية وذلك بأنشطة مختلفة تناسب جميع احتياجاتهم، مشيرا إلى أن المجمع يعتبر أحد أكبر المجمعات التجارية في منطقة الضجيج ويتميز بمواصفات بناء وجودة عالية إذ يحتوي على 61 محلا تجاريا على طابقين، حيث تبلغ مساحة المجمع الإجمالية نحو 10 آلاف متر مربع.

لقطة لمجمع ذا تيرمينال (The Terminal) من الخارج

وذكر أن مجمع ذا تيرمينال يتميز بموقعه الفريد في منطقة الضجيج الحيوية التي ستكون منطقة ذات أهمية كبيرة في المستقبل القريب، كما أن المجمع قريب من مطار الكويت الدولي وجامعة الكويت (الشدادية) وهو ما يفتح آفاقا أوسع للمحلات التجارية في استهداف نوعيات عديدة من العملاء مرتادي المجمع. هذا، وتتولى الشركة «المتحدة لإدارة المرافق» مهمة الإدارة والتأجير في المجمع، حيث تضع الشركة ضمن أولوياتها مراعاة رضا العملاء من مستأجري المحلات في المقام الأول، وتشمل خدمات الشركة إدارة المجمع وجميع مهام النظافة والصيانة الوقائية والتصحيحية، وإدارة الخدمات بجميع أنواعها بالإضافة إلى تقديم خدمات الأمن على مدار الساعة.

«المركز»: 4٪ خسائر البورصة الكويتية في فبراير الماضي

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر فبراير 2020، إن أسواق المال في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تأثرت بقلق المستثمرين إزاء تفشي فيروس كورونا المستجد رغم تحقيق الشركات أرباحا هائلة طوال 2019.

وذكر تقرير «المركز» أن المؤشر العام للأسهم الكويتية سجل خسائر بانخفاض 4٪ في فبراير. ومن بين الشركات القيادية الكويتية، كان «بيت التمويل الكويتي» و«زين» و«بنك بوبيان» الأكثر تحقيقا لنتائج إيجابية خلال الشهر طوال 2019. وحققت جميع الشركات الثلاث معدل نمو مكونا من رقمين في صافي أرباحها السنوية للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت نسبة النمو 10,6٪ و10,4٪ و11,7٪ على التوالي في 2019. وبالرغم من الزخم الإيجابي في الأرباح، فإن توتر وقلق المستثمرين الأجانب قد أثر في حجم الإقبال على السوق، وبالتالي أدى ذلك إلى تراجع السوق الكويتي. وحقق قطاع النفط والغاز الكويتي أفضل أداء في فبراير، حيث ارتفع مؤشر القطاع بنسبة 1,1٪ في حين سجل قطاع التكنولوجيا أكبر تراجع بانخفاض 9,5٪. ومن بين 13 قطاعا، أعلنت 10 قطاعات عن تكبد خسائر.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي قد تراجع 7,4٪ لهذا الشهر، كما أعلنت جميع الأسواق عن تكبد خسائر باستثناء البحرين وعمان. وسجلت قطر أكبر خسارة بانخفاض نسبته 9,1٪. ونظرا لتدني الأسعار الناجم عن وجود طفرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، فقد أرجأت قطر اختيار شركاء أجانب لمشاريعها التوسعية للغاز الطبيعي. في حين أنهت السعودية تعاملات هذا الشهر بمؤشرات سلبية مسجلة تراجعا بنسبة 7,5٪. وهناك توافق واسع النطاق في الآراء على انخفاض الطلب على النفط ونتج عن ذلك قيام وكالات متعددة بتخفيض توقعاتها للطلب على النفط. وحققت عمان أفضل أداء في شهر فبراير بارتفاع 1,2٪، تلتها البحرين التي حققت ارتفاعا بـ 0,2٪. وحذرت وكالة ستاندرد آند بورز من أنه إذا لم يتم احتواء تفشي فيروس كورونا في الربع الأول، فسوف تتأثر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص لأن الصين تساهم بنحو من 4٪ إلى 45٪ من صادرات الدول.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن موانئ دبي العالمية كانت أفضل الشركات القيادية أداء في دول الخليج، حيث ارتفعت أسهمها 16,1٪.

وسادت حالة من التراجع في أداء أسواق الأسهم العالمية مع انخفاض مؤشر MSCI العالمي 8,6٪ خلال الشهر. وتراجعت الأسهم الأميركية (إس آند بي 500) بنسبة 8,4٪ في فبراير. وفي حين جاءت أرباح الشركات الأميركية أفضل من التوقعات، إلا أن المخاوف من تفشي فيروس كورونا دفعت الأسواق إلى التراجع. وبعد توصيف الفيروس بأنه حالة طوارئ صحية عالمية، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 3,2٪ من 3,3٪ التي كان قد أعلن عنها في وقت سابق.

وأغلق سوق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) على انخفاض بنسبة 9,7٪ خلال شهر فبراير. ولم يحقق الاقتصاد البريطاني أي نمو في الربع الأخير من 2019 مقارنة بالربع الثالث. وحقق معدل نمو سنوي بنسبة 1,4٪ لسنة 2019. كما أنهت الأسواق الناشئة تعاملاتها لهذا الشهر بمؤشرات سلبية، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة خسائر شهرية بنسبة 5,3٪.

وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 50,5 دولارا للبرميل في نهاية فبراير 2020، مسجلة تراجعا بـ13,1٪ عن يناير 2020. وقد قامت وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبيك وإدارة معلومات الطاقة الأميركية في وقت سابق بتخفيض توقعاتهم للطلب على النفط. وفي الوقت الذي واصلت فيه الأسهم والنفط في التراجع، فقد حقق الذهب مكاسب، باعتباره الملاذ الآمن للأصول، في وقت سابق من هذا الشهر. وعلى الرغم من ذلك، ونظرا لجني الأرباح، فقد تعرض للانخفاض في اليوم الأخير من الشهر مسجلا خسارة شهرية 0,3٪.